تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٤٢٧٧

١٠ صفحات | الأحد ٨ جمادى الأولى ١٤٤٦ هـ ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤ م tishreen.news.sy

منصة تشرين

الاقتصاد الرقمي والاستثمار وتحدّي الشمول المالي..

العناوين الصعبة على طاولة حوار خبراء احترافيين

يفتح مفهوم الشمول المالي الرقمي الأبواب على مصراعيها للبحث المعمق في التحدّي الصعب اليوم، وهو الاقتصاد الرقمي واستثماراته المادية على الأرض، وبالتالي التحوّل الرقمي بفضائه الرحب والواسع. ففي كل مرة يتم فيها تناول مسار التحول الرقمي في سورية، إلى أين وصل.. وهل نحن على الطريق الصحيح، ماذا فعلنا وماذا لم نفعل، ماذا يجب أن نفعل وماذا يجب ألا نفعل، هل تقاعسنا أو نتقاعس عمداً / تكاسلاً / جهلاً / فساداً، أم فرضاً بحكم واقع غير مشجع ولا محفز، وبحكم مثبطات خارج السيطرة داخلياً وخارجياً؟..

ماذا عن الرهانات، المزايا، والمخاطر في الاقتصاد والسياسة والمجتمع وجغرافية الصراعات الدولية القائمة والتي ستقوم، والتي تنعكس حكماً وحتماً على كل بلدان العالم، ومنها سورية، بل إننا في سورية نالنا نصيب مبكر وكبير جداً من صراعات (وليس سباق) التكنولوجيا الذكية، التي باتت اليوم في مراحلها فائقة الذكاء، الأخطر، وبصورة لا يمكن للعقل تخيلها؟..

التعويل على القطاع الخاص باعتباره الحل الوحيد الموجود والآلية الأسرع فيما يكمن الدور الأهم للدولة في سَن التشريعات والقوانين

لايقة: عندما نتحدث عن التحول الرقمي فهذا يعني أننا نؤسس لمسألة تتجاوز الحدود وهذا ما يجب أن نركز عليه

6-5-4-3-2

بين مطرقة الغش وسندان «الرخص بيخوِّف».. مواد خطيرة في بيوت السوريين! | 8

«بلاغ كاذب واحد» سرقة سيارة تحمل لوحة لدولة عربية للاستفادة من مبلغ التأمين..

7

بسبب تكهّف مفاجئ..توقف قطارات الركاب بين اللاذقية وطرطوس حتى إشعار آخر

7

بدلاً من بقائها مستودعاً للأعلاف ويأكل الصدأ آلياتها.. هل تنوي "الصناعة" تأهيل "إطارات حماة" أو طرحها للاستثمار؟

7

طقوسُ الكتابة وعاداتُ الكتّاب هل اغتالتِ الحربُ جنّياتِ الإبداع؟!

9

الاقتصاد الرقمي والاستثمار وتحدّي الشمول المالي..

العناوين الصعبة على طاولة حوار خبراء احترافيين

■ تشرين- باسم المحمد- مها سلطان- غيداء حسن- أيهم ابراهيم

يفتح مفهوم الشمول المالي الرقمي الأبواب على مصراعيها للبحث المعمق في التحدي الصعب اليوم، وهو الاقتصاد الرقمي واستثماراته المادية على الأرض، وبالتالي التحول الرقمي بفضائه الرحب والواسع.

ففي كل مرة يتم فيها تناول مسار التحول الرقمي في سورية، إلى أين وصل.. وهل نحن على الطريق الصحيح، ماذا فعلنا وماذا لم نفعل، ماذا يجب أن نفعل وماذا يجب ألا نفعل، هل تقاعسنا أو نتقاعس عمدا / تكاسلا / جهلا / فسادا، أم فرضا بحكم واقع غير مشجع ولا محفز، وبحكم مثبطات خارج السيطرة داخليا وخارجيا؟..

ماذا عن الرهانات، المزايا، والمخاطر في الاقتصاد والسياسة والمجتمع وجغرافية الصراعات الدولية القائمة والتي ستقوم، والتي تنعكس حكما وحتما على كل بلدان العالم، ومنها سورية، بل إننا في سورية نالنا نصيب مبكر وكبير جدا من صراعات (وليس سباق) التكنولوجيا الذكية، التي باتت اليوم في مراحلها فائقة الذكاء، الأخطر، وبصورة لا يمكن للعقل تخيلها؟..

.. في كل مرة يتم فيها تناول مسار الشمول المالي الرقمي والتحول الرقمي عموما في سورية، هناك مشهد عام يغلب عليه الكثير من التشاؤم ونظرة مستقبلية سلبية جدا، وكأنه لا يمكن لبلدنا أن ينجز هذا المشروع، الذي هو اليوم مصيري وليس ضروريا فقط، في ظل عالم (غربي معادي) يسير بسرعة البرق في هذا المضمار، وفي ظل جوار إقليمي (في بعض دوله، ومنها عربية / خليجية) قطع أشواطا هائلة، بل هو يكاد أن يتم تحوله الرقمي الكامل، باستثناء مسألة امتلاكه «الأدوات» التي لا يزال يحتكرها الغرب الأميركي، لكن الظروف والإمكانيات تتغير، وكل دولة في نهاية المطاف - إذا ما عملت حثيثا على مسألة الأدوات- فإنها ستستطيع امتلاكها، وفي العالم تجارب رائدة وريادية في هذا المجال، هناك التجربة الصينية المذهلة، وهناك الهند، وإيران على سبيل المثال.

والسؤال: هل المشهد سوداوي فعلاً، أليس هناك بعض إيجابيات، هل نحن لم نبدأ بعد، وما الذي يقودنا بشكل عام إلى هذه النظرة السلبية والتشاؤم حيال مستقبل التحول الرقمي في سورية.. ماذا عن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وأين وصلنا في مراحل تنفيذها.. ومرة أخرى، ودائماً، هناك السؤال الأساسي حول القطاع الخاص ودوره باعتباره الشريك الأساسي للدولة في مسار التحول الرقمي بل هو يتقدم عليها برأس ماله الضخم والمرن وقدرته على المناورة خارجياً..

كل هذا وصولاً إلى الأخطر وهو الأمن السيبراني، وهنا تتركز بصورة أساسية النظرة التشاؤمية السلبية خصوصاً على مستوى الاختصاصيين، فالأمن السيبراني معضلة حقيقية / كارثية، لكل الدول بما فيها الكبرى، فكيف سيكون الحال في دولة كسورية تعيش ظروف حرب شاملة (عسكرياً واقتصادياً/حصاراً وعقوبات وضغوطاً سياسية) منذ مطلع عام ٢٠١١.. كيف يمكن أن نحقق الأمن السيبراني مع عملية التحول الرقمي، علماً أن هناك دولاً حققته بصورة مذهلة، ودائما الصين تقدم لنا المثال الأكبر والأوضح على الاستطاعة والقدرة على النجاح ونشره.

كل هذه الأسئلة أطلقتها « منصّة تشرين» مرة أخرى، في إطار متابعتها الدائمة لمسار التحول الرقمي، وفي إطار اعتمادها على عرض كل أوجه هذا المسار، ووجهات النظر حوله، وحول مراحل التنفيذ. وتعمل «تشرين» في سبيل ذلك على استضافة من هم على صلة مباشرة، أي العاملين فيه من كل المستويات، بمن فيهم مديرون وتكنولوجيون واختصاصيون واستشاريون، ورجال أعمال، لتقدم الصورة الأوضح، وباللغة الأبسط في الوقت ذاته، ليكون بمقدور الجميع فهم هذا المسار ومجرياته ومستقبله.

ولكن منصة «تشرين» حرصت هذه المرة على توسيع بيكار الرؤية والعرض باتجاه جوانب لم تأخذ نصيباً من التداول أو التناول، لا الإعلامي، ولا حتى من الوزارات المعنية، وليكون دورنا في «تشرين» أن نخوض في حملة دعاية (أو توعية إذا جاز لنا التعبير) بمسار التحول الرقمي، مدخلاته ومخرجاته، من خلال تكثيف محاور التحول الرقمي باتجاه الاستثمار الرقمي والشمول الرقمي.

ما ساعدنا في هذه المهمة هو ضيوف المنصة:

– د. محمد فرعون مستثمر في مجال الرقميات ورئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للتجارة الإلكترونية

– ندى لايقة مدير عام هيئة الاستثمار السورية

– ميسون ياسين مديرة السياسات في وزارة الاتصالات

ضيوف قدموا رؤية مختلفة، نوعية، وجريئة، أوضح وأشمل وأعمق، والأهم أنها متفائلة بصورة كبيرة، بل إنهم قدموا ما هو مفاجئ على مستوى التنفيذ ومراحله والمخططات المستقبلية والآمال المعقودة، وبما يدفع إلى الوراء قليلاً ذلك المشهد العام المتشائم والسلبي / بشقيه: اليائس والمُيئس في آن.

– من التجارة الإلكترونية نبدأ

البداية كانت مما هو محقق فعلياً على الأرض، أي ما هو ملموس ومفهوم للمواطن، قبل أن ندخل في دهاليز التحول الرقمي ونغرق في مسألة إضاءتها، أي تبسيطها ليكون العرض صحيحاً ودقيقاً.

وما هو محقق فعلياً بصورة كبيرة، سواء بصورته المقصودة أو الاعتباطية / العشوائية، هو التجارة الإلكترونية، وهنا يقدم الدكتور محمد فرعون رأياً مختلفاً من موقعه كمستثمر مباشر في هذا المجال، وبحكم منصبه ضمن الاتحاد العربي للتجارة الالكترونية واطلاعه الواسع عربياً ودولياً على حجم ومستوى ونوعية هذه التجارة، وكوادرها وخبرائها، قوانينها وتشريعاتها ولوائحها الناظمة... الخ.

يعتبر د. فرعون أن التجارة الالكترونية في سورية قد تكون أعمق من المتعارف عليها، بل يرى أننا في الذروة ولكن دون أن نعلم أو نعي، وذلك لأسباب عديدة.

ويوضح: التجارة الالكترونية هي كل ما يُباع ويُشترى عن طريق الشبكة العنكبوتية، سواء كان خدماتياً أو فيزيائياً، يباع بطريقة معينة، وبإيصال لوجستي متعدد الأوجه.

أي فرد / مواطن، يستطيع الدخول إلى «فيسبوك» على سبيل المثال، والذي فيه منصات متنوعة أو لنقل صفحات بمعنى أدق، يكون أصحابها في الغالب موجودين بالخارج، لديهم منتجات يسوقون لها، يضعون عليها ربحية معينة.

تدخل على هذه الصفحات وتطلب منتجاً عن طريق الفيسبوك/ الماسنجر مثلاً، ثم يأتيك عن طريق مسافر أو بطريقة توصيل ما، بعد أسبوع أو عشرة أيام، تبعاً للمنشأ الخاص بالبضاعة، دون وجود حواجز جمركية أو اقتصادية أو قوانين لهذا الموضوع..

وهنا ينبه د. فرعون لـ «اقتصاد الظل» الذي ينشأ من وراء ذلك والذي يُشكّل أحد المخاوف الكبيرة لدى الدول... لذلك وفي مواجهة الأمر تتجه الدول إلى ما يسمى الشمول المالي الرقمي لحماية اقتصادها، ومواطنيها أيضاً.

وكما هو معروف فإن اقتصاد الظل يؤثر بشكل خطير جداً على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة لأنه فعلياً اقتصاد غير مراقب من كل النواحي.

في مسألة اقتصاد الظل، هو ضمن مسار التحول الرقمي، أو لنقل أحد تداعياته / أضراره الجانبية ولكنها كارثية بتأثيراتها الاقتصادية، فهل يُمكن تنظيم اقتصاد الظل؟..

يجيب د. فرعون: الموضوع بسيط.. لدينا منصات وتالياً نحن بحاجة إلى لوائح ناظمة، وللتوضيح فإن استصدارها ليس من واجب وزارة الاتصالات، أقول هذا بحكم عملي فأنا مطلع- حرفياً – على إستراتيجية التحول الرقمي التي صدرت وفق توصيات مؤتمر التحول الرقمي (ديجيتك) في دورته الثالثة في عام ٢٠٢١، بدراساتها وبنودها الـ١٢ التي يتم الاستناد إليها.

إذاً، التجارة الالكترونية موجودة ولكن عند العموم هناك خلط وفهم خاطئ لمسألة التحول الرقمي، حيث اعتبرته العامة نوع من الرفاهية، في حين هو ضرورة قد تكون قسرية مفروضة علينا، يوضح د. فرعون مشيراً في الوقت نفسه إلى المخاطر العالية جداً لمسار التحول الرقمي

تتمة الصفحة التالية ←

التعويل على القطاع الخاص باعتباره الحل الوحيد الموجود والآلية الأسرع فيما يكمن الدور الأهم للدولة في سَن التشريعات والقوانين

ولعموم ما يسمى التكنولوجيا الذكية واستثماراتها.

الأخطر مما خفي ويَخفى

ويتطرق د. فرعون إلى «الأعظم» مما خفي ويُخفى في هذا المسار، وكيف تم إشغالنا عربياً- وليس سورياً فقط – تم إشغالنا بتبديل الأولويات كي لا نمتلك الأدوات التي «تخلق» التحول الرقمي.

حتى في أكثر الدول تقدماً بهذا المجال (كدول الخليج العربية التي تعد متقدمة جداً جداً) هي لا تملك الأدوات. سيبرانياً لا أحد يملك الأدوات، كلها أدوات غربية.

لنوضح أكثر..

يقول د. فرعون: عالمياً، في أميركا هناك «سيليكون فالي» جنوب كاليفورنيا، وهو مدعوم من الميزانيات العسكرية للجيش الأميركي. بمعنى في العالم هناك إدراك كامل أن حرباً قادمة مختلفة على المستوى السيبراني (حرب البيانات) وهي قائمة فعلياً ونحن نشهدها يومياً وإن كانت تبدو بسيطة بأدواتها إلا أنها أكبر وأعمق من ذلك بكثير. ما أريد قوله هو: علينا أن نؤمن اليوم أن البيانات هي «نفط» العالم القادم، والبلد أو الدولة هي من يجب أن يتحكم ببياناتها لأنها مقدراتها/ ثروتها، لأسباب عديدة منها الحماية السيبرانية، حماية الأمن القومي، ومنها دراسة المشاريع وحوكمة المشاريع. ما يهم هنا ليس الاستراتيجية بل حوكمة الاستراتيجية، الحوكمة أهم من الاستراتيجية، وأقصد بالحوكمة هنا إدارتها ووضع مقاييس فعلية لإدارة هذه الاستراتيجية، أو التدقيق والمراقبة بمعايير معينة تحت إشراف إحدى الجهات التي تملك السطلة الكافية للمحاسبة. أنا أتمنى أن نستطيع إعلامياً توصيل مسألة في غاية الأهمية إلى الناس وهي الـ«تكنوفوبيا» الخوف من التكنولوجيا، نحن يجب أن نخاف، الأمر ليس ببسيط على الإطلاق.

خلط وفهم خاطئ

أيضاً هناك خلط بين الأتمتة وبين التحول الرقمي، الحكومة الالكترونية لا تكفي للتحول الرقمي، هي جزء منه ولكن الأتمتة هي أن تقلب أي شيء فيزيائي إلى واحد صفر أو إلى ملف على الكمبيوتر، أو على الموبايل. أما المستوى الأعلى أي الملفات التي أجريت رقمنة عليها، أحولها ضمن منظومة واحدة، منظومة أرشيف، وبالتالي يتم البحث عن هذه الملفات عن طريق هذا المنظومة، أنا بذلك أكون قد أتممت المؤسسة التي أعمل بها.

الآن نأتي على التحول الرقمي. هو فعلياً تغيير لوائح ناظمة وتشريعات ضمن المؤسسة سواء كانت حكومية أو خاصة. مثلاً أنا كنت في عام ٢٠١٠ – الكلام للدكتور فرعون – يصلني أمر الشراء من شركتنا ورقياً، كان هناك منظومة وكان هناك لوائح ناظمة تقول أنا أريد ٣ عروض، سآخذ منها الأقل، مع وجود لجنة.... الخ، هذا كان السير الطبيعي لعملية الشراء.

ويضيف: اليوم أنا أتممّت الشركة، أي غيّرت الطريقة كلها، غيّرت الصلاحية الخاصة بي أو التي تمنح للموظفين، بمعنى أني استغنيت كمدير عام عن بعض الصلاحية للخروج من المركزية، وبالتالي يتم رفع ٣ عروض على «سستم» منظومة، ثم تصلني النتيجة النهائية، وأنا إما أن أوافق أو لا أوافق أياً يكن المكان الذي أنا فيه، حتى لو كنت في الصين. هذا اسمه تحول رقمي، لأنني غيرت سياسة موجودة، سياسة إجرائية موجودة لعمل هذه المؤسسة، وهذا ينطبق على الحكومة الالكترونية.

الآن، الحكومة الإلكترونية لا تكفي، لذلك نحن لا نستطيع أن نلقي الحِمْل كله على وزارة الاتصالات.. أنا ابن وزارة الاتصالات- يقول د. فرعون- وأعمل بقطاع الاتصالات منذ ٢٠ عاماً، ومهمة التحول الرقمي ليست مهمة وزارة الاتصالات، بل هي مهمة الحكومة ككل.

أيضاً لنوضح أكثر، سأعرّف التحول الرقمي بالمختصر. عندما يكون هناك ناتج قومي محلي رقمي، ولو كان ليرة سورية واحدة، فأنت بذلك تكون قد أنجزت التحول الرقمي. أما قبل ذلك فلا يمكن أن يكون لديك تحول رقمي.

الاستراتيجية الأفضل

ويعتبر د. فرعون أن سورية أنجزت استراتيجية تحول رقمي «رائعة» وهي من أفضل الاستراتيجيات عربياً (وأنا مطلع على كل استراتيجيات الوطن العربي) وذلك بتناولها كل شيء، كل المسائل، المحفزات والمعوقات، المزايا والموارد والمخاطر، السياسات واللوائح الناظمة، وما يسمى الجانب الممانع من بعض الوزارات (رفض التغيير). هذه الممانعة دُرست عالمياً، وهي ليست موجودة في سورية فقط، وتعود لأسباب عديدة، منها الاعتياد، رفض التغيير، ومنها الفساد، وهذا كله وارد ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.

وعليه، يضيف د. فرعون، فإن وزارة الاتصالات تقوم بعملها (وزيادة) عدا عن أن وزير الاتصالات لا يملك سلطة أو صلاحية لتجاوز المعوقات، لأن العملية هنا هي وزير بوزير، لا يستطيع وزير أن يتصل بوزير ويطلب منه تنفيذ أمر/ أو تشريع/ أو ما هو مطلوب، لأن هذه مهمة السلطة التشريعية.

ولكن ماذا عن وزارة الاتصالات في هذه المرحلة من مسار التحول الرقمي، ما هي السياسات والخطط المستقبلية التي تندرج وتشجع توطين استثمارات الاقتصاد الرقمي/الاستثمارات الذكية، في مختلف مستويات المشروعات؟

في عهدة هيئة الاستثمار السورية؟

في الحديث عن الاقتصاد الرقمي والاستثمارات – الضرورية – في هذا المجال، لم يكن أمامنا بدّ من التطلّع إلى مالدى هيئة الاستثمار السورية من أفق في هذا الاتجاه، ولعلّنا لا نملك أن نخفي ارتياحنا للوقائع وللرؤية التي بلورتها الهيئة بهذا الخصوص، فهاجس الاقتصاد الرقمي باستثماراته كان حاضراً بقوة – يبدو ذلك – في استراتيجيات الهيئة.

بالفعل لابد من أن تكون هيئة الاستثمار حاضرة، وهي عملياً حاضرة بقوة، وهي فاعلية بتأثير كبير، كما تقول ندى لايقة مدير عام الهيئة.

ما هو دور الهيئة في قطاع بات عالمياً، كيف نستقطب المستثمرين والاستثمارات، هناك الكثير من الاستثمارات الصغيرة والمستثمرين ورؤوس الأموال في هذا القطاع، أي التحول الرقمي، والذي هو واعد بفرص هائلة بحجمها ومستواها، عدا عن أن كل العالم يسير بهذا الاتجاه؟

تصرّ مدير عام هيئة الاستثمار السورية بداية على أن هيئة الاستثمار هي جزء من منظومة عمل حكومية، لها دور تبعاً لمهامها ضمن وزارة الاقتصاد أو كجهات تابعة، وعندما نتحدث عن الاقتصاد الرقمي أو التحول الرقمي فهذا يعني أننا نؤسس لمسألة تتجاوز الحدود، وهذا ما يجب أن نركز عليه. بمعنى نفتح العمليات الاقتصادية كنشاط تجاري واستثماري.

وتضيف: بالنسبة لنا في الهيئة نحن نركز على ثلاثة بنود:

الأول: هو تحفيز ودعم الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات، وإعادة تشميل ذلك ضمن قانون الاستثمار ومنحه حوافز وتسهيلات، وهي موجودة أساساً، أي الاعفاءات الجمركية والضريبية والمالية إضافة إلى حوافز أخرى، وهذا ليس بجديد بل هو موجود ضمن المرسوم ٨ لعام ٢٠٠٧، حيث كان هذا القطاع مدرجاً ضمن القطاعات المستهدفة، ولدينا مشاريع تصنيع تكنولوجي وإن كانت قليلة.

وتضيف: كما قلت ما نحاوله اليوم هو إعادة تشميل/ إدراج هذا القطاع ضمن قانون الاستثمار. والهدف توطين هذا التصنيع وتعزيز البنية الرقمية التحتية، ولدينا فرص مهمة هنا من خريجي الجامعات، حيث يمكن استقطابهم ضمن هذه المشاريع.

البند الثاني الذي ذكرته لايقة، هو المناطق الاقتصادية الخاصة، المنطقة التكنولوجية بالديماس، وتقول: نحن نعتبرها منطقة اقتصادية تخصصية، وفي الأساس هناك تعاون مع وزارة الاتصالات لتهيئة وإحداث هذه المنطقة، بموجب قرار المجلس الأعلى للاستثمار، والهدف منها توطين الصناعات التكنولوجية وتقانة المعلومات.

البند الثالث: هو الخدمات الرقمية/الالكترونية، من خلال منصة المستثمرين (في هيئة الاستثمار).

أشواط

وتشير لايقة إلى أنه منذ تأسيس الهيئة (وحتى قبل الحكومة الالكترونية) كانت هناك دراسة منجزة لنافذة واحدة الكترونية- ضمن برنامج الإصلاح الإداري- والتوجه لتقديم خدمات سريعة للمستثمر، وضمنه كان مشروع الربط الشبكي. وتلفت: حالياً نحن وسّعنا المشروع بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وحولناها (أي النافذة) إلى منصة لتقديم الخدمات الالكترونية، وهذا يندرج تحت بند تحسين بيئة الأعمال، أو تحسين البدء بالنشاط الاستثماري. وتضيف: نحن في الأساس وضعنا الدراسة التحليلية لهذا المشروع استناداً لبرنامج الأمم المتعلق ذي الصلة، واليوم نحن طورناه ليشمل مجموعة أكبر من الخدمات في سبيل بدء النشاط الاستثماري في سورية وبما يقارب التجارب العالمية الأخرى.

يقظة سابقة

هنا نسأل هيئة الاستثمار باعتبارها مظلة

تتمة الصفحة التالية ←

> لايقة: في الأيام المقبلة سنعلن عن المنطقة التكنولوجية كفرصة استثمارية يكون القطاع الخاص هو المنفذ

د. فرعون: التجارة الإلكترونية في سورية هي في الذروة ولكننا لا نعلم أو لا نعي

وهذا يقودنا نحو «اقتصاد الظل» فهذه التجارة بلا حواجز جمركية أو اقتصادية أو قوانين

تشمل الجميع، وتحديداً عن مشاركة القطاع الخاص.

تتحدث مدير عام الهيئة بشكل موسع أكثر عن مشاريع التصنيع التكنولوجي والدفع الالكتروني (التي هي موجودة ضمن المرسوم ٨ لعام ٢٠٠٧). هناك عشرة مشاريع على الأقل كانت موجودة ومنفذة وهذا دليل على أن لدينا تجربة ناجحة في التنفيذ على الأرض بالشق التصنيعي وبالشق المتعلق بنظام المدفوعات. أما ما يعلق بالقطاع الخاص واستفادة المستثمرين فنحن بدأنا بهذا الأمر منذ عام ٢٠١٨ بالتعاون مع وزارة الاتصالات لوضع محددات وأدلة إجرائية وإمكانية تقديمها من مركز الخدمة الموجود بهيئة الاستثمار. وكما تحدثنا فإن مشروع النافذة الواحدة الالكترونية، ومشروع الأرشفة كان نقطة بداية، تحولت بعدها العملية كلها لعملية إجرائية، وهناك دائماً تحديثات، وأصبح لدينا صلاحيات أكبر من خلال التعاميم من رئاسة مجلس الوزراء، وباعتقادي إن تجربتنا كانت جيدة.

منطقة الحلم التكنولوجي

أما بخصوص المنطقة التكنولوجية، فتقول لايقة: عندما أحدثنا هذه المنطقة كنا مدركين تماماً أن مفهومها الاقتصادي والقانوني لم نقاربه بعد قياساً بالتجارب العالمية، لكننا اخترنا أن ندخل التجربة، نسقنا مع وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات، كان علينا أن ندخل التجربة لنعرف كيف نستطيع توجيه المسار، واستخدمنا مرونتنا «ووساطتنا» لدى المجلس الأعلى للاستثمار، لكننا مدركين أنه حتى قرار الإحداث لا بد أن يتم التعديل عليه بفعل المتطلبات التي ستظهر لهذه المشاريع، تتعلق بالمدخلات- ليس فقط بالاستيراد للخطوط أو الآليات اللازمة – مدخلات من البيانات، البيانات المالية للشركات الخارجية، من البرمجيات، كلها تعتبر من المواد المدخلة لهذه المشاريع.

وللتوضيح نحن لم نأخذ بعد قرار بآلية إدخالها، أو كيف نستطيع أن نحفز إدخالها، أو كيف نوظفها بالعملية الاستثمارية، وطبعاً هذا دور القطاع الخاص، ولكن نحن لا بد أن ننظم العملية ونضع محددات لها. ولكن رغم كل شيء نبقى متفائلين، ونشعر أننا في الاتجاه الصحيح، قد نكون بطيئين، وقد يكون هناك ممانعة، لكن القرار متخذ ونحن نواصل العمل.. أما العقبة الأساسية هنا فهي الموارد والبنية التحتية اللازمة والإجراءات على المستوى الحكومي، وهذه مقاربة بين الحاجات للقطاع العام وما بين رغبات المستثمر الخاص أو نوع المشروع الذي سيدخل به إلى سورية. هذا الأمر لم يتم التقاطع به بشكل كامل.

هنا أود أن أقول – الكلام للايقة – إنه بموضوع المنطقة التكنولوجية، كان هناك وفدان بعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، أرادا تأسيس مدينة «سيلكا» أي منطقة تكنولوجي، طبعاً كان الجذب منخفضاً على مستوى المشاريع فتحولنا بالتفكير باتجاه المنطقة التكنولوجية، وعندما صدر قانون الاستثمار، وأعطى منحى للمناطق الاقتصادية الخاصة، وظفنا رؤية المستثمر الذي يريد أن يكون ضمن هذه المنطقة، وبكل الأحوال نحن نستطيع استخدام هذه المنطقة التكنولوجية بطريقة أفضل لجذب المستثمر الأجنبي. ونحن سنعلن في الأيام القليلة المقبلة هذه المنطقة كفرصة استثمارية، إلى جانب تشكيل لجنة لوضع

نظام نموذجي لعمل المناطق الاقتصادية الخاصة، يبقى لدينا موضوع المخاوف، لذلك فإننا ضمن هذا النظام سنجرب أن نطرح المنطقة التكنولوجية كفرصة استثمارية، ويكون القطاع الخاص هو المنفذ، ولكن إذا ما أخذ المسار أبعاداً أخرى فسيكون ضمن الآلية نظام عمل واضح بما في ذلك تشغيل العمالة، وإدخال البيانات... الخ، ولكن برأيي الأمور بخير ونسبة الإنجاز جيدة على مستوى الدولة ككل.

نحو وضوح أكثر

وتضيف ندى لايقة: نحن استخدمنا أدواتنا وأدرجناها ضمن القطاعات المستهدفة وأدخلناها ضمن المناطق الاقتصادية الخاصة. بكل الأحوال أنا لا أستطيع أنا أبقى أردد الحديث نفسه عن الآليات والتجارب الخارجية، أنا أرى أنه ضمن مواردنا هناك مستوى معين سنستطيع الوصول إليه.

بالمحصلة – تقول – مدير عام الاستثمار – هذه هي حالتنا الراهنة، ولكن في موضوع التطوير على الأقل، يلزم أن يكون هناك قاعدة بخصوص اللوائح الناظمة، وهذا ما نحن نركز عليه، وهناك ما يرتبط بنوع المنطقة التي أحدثناها وهدفها. أما بالنسبة للبنية التشريعية فهي موجودة فيما يخص دخول الاستثمار الخاص (قانون ١٨) ونحن كبنية حكومية موجودون لتحسين بيئة الأعمال أساساً، والدخول بمشاريع التعاون مع الجهات العامة.

وتضيف: هناك جزء هام يتم العمل عليه ويمكن أن نرى إنجازاً قبل نهاية هذا العام.

تفاؤل

هناك تفاؤل كبير بالحكومة الجديدة، يقول د. فرعون، لأن هناك توجهاً للتغيير وفق مقاييس محددة، لأن من يرأسها هو من الأشخاص المبرمجين أساساً بالحوكمة.

هذا عدا عن اليسر والسهولة الموجودة في هيئة الاستثمار لناحية التعامل مع المستثمرين، بهدف خلق بيئة استثمار لتشجيع رأس المال للاستثمار في الداخل بدل الخارج، ولا أحد ينكر هنا مسألة هجرة العقول. هيئة الاستثمار بالنسبة لنا هي خط الدفاع عنا كمستثمرين، يعني أنها تحارب عندنا على الدوام وعلى أغلب المستويات.

مضمار البداية

تقول ميسون ياسين، وهي مديرة السياسات في الوزارة: الاتصالات هي جزء من الاقتصاد، بداية اقترحت وزارة الاتصالات إحداث منطقة تكنولوجية، بمنطقة الديماس بريف دمشق، بالتعاون مع هيئة الاستثمار. والهدف هو تجميع كافة الشركات، صغيرة ومتوسطة وناشئة بقطاع البرمجيات والاتصالات والمعلومات، وأيضاً أصحاب المصلحة / الشأن/ المستثمرون، في هذه المنطقة، تؤمن لهم بنى تحتية، وتطرح هذه المنطقة للاستثمار. ولأنها تقع ضمن المجمع التكنولوجي التابع للوزارة، فهذا يعني أن المستثمر سيكون قريباً من الأفرع التنفيذية للوزارة.

وعرضت ياسين لاجتماعات مجلس الخبراء التابع للوزارة بخصوص وضع السياسات اللازمة والكفيلة بضمان سلامة البرمجيات، وتطرقت للأمن السيبراني وكيف أن الوزارة بدأت بوضع السياسات الوطنية لحماية بيانات المستخدمين (حماية الداتا السورية التي هي الأساس).

> د. فرعون: مهمة التحول الرقمي ليست مهمة وزارة الاتصالات بل مهمة الحكومة ككل

وتشير بهذا الخصوص إلى البنوك والسجلات الوطنية المبعثرة، داخلياً وخارجياً والتي لا بد من وضع القواعد الناظمة لجمعها ليكون بالإمكان حمايتها ضمن استراتيجية الأمن السيبراني، وهذا ما تنفذه الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، وهي مسؤولة عن الشق الأمني بمركز المعلومات الموجود لديها. الاستراتيجية تم وضعها في عام ٢٠٢٣، وبدأ التنفيذ في العام الجاري ٢٠٢٤ وتم اتخاذ الكثير من الإجراءات من ضمنها انطلاق مركز «سيامبل» والذي يراقب، تقريباً، كل المعلومات السيبرانية التي تدخل سورية ضمن الداتا المستضافة عند المركز.

بالتوازي- تضيف ياسين، تم طرح السياسة الوطنية للحوسبة السحابية، ونحن لدينا بالأساس سحابة عامة (كلاود وطني) تؤمن بيئة تحتية آمنة للاستضافة لكافة الداتا الوطنية، وهي جزء من سحابة عامة/للعموم، وسحابة خاصة، بحيث أن كل ما يتعلق بالداتا ممنوع إخراجه، هذا طبعاً ضمن السياسة الوطنية للحوسبة السحابية، وأكيد ضمن كل سياسة هناك مجموعة من البرامج والمشاريع توضع وتنفذ.

وتضيف: إنه ضمن الحوسبة السحابية هناك ٦ إلى ٧ وزارات مستضافة فيها، لكن الأهم كان استضافة مراكز خدمة المواطن لأن فيها داتا يومية للتعامل مع الموطن، وهذا كله ضمن الحوسبة السحابية، وهي داتا آمنة لأنها مفصولة عن الانترنت، وبالتالي أي هجمة أو مقاطعة أو كل ما يقود لفصل الانترنت عن سورية، لا تعوق العمل، ونستطيع تأمين الخدمة للمواطن ضمن سورية بلا نت (أنترانت).

معوقات

أما ضمن المعوقات وما سبق وتحدث به د. فرعون حول أن مهمة التحول الرقمي ليست مهمة وزارة الاتصالات، وكيف تعاملت وتكيفت الوزارة مع مختلف الأوضاع والمتطلبات والحاجات حتى لا تكون المعوقات مدمرة، تقول ياسين: كل المشاريع التي طرحت في استراتيجية التحول الرقمي كانت مدروسة بعناية وتشمل كل القطاعات الخدمية، والتي تلامس المواطن. نأخذ مثلاً تجربة السجلات، بدأنا بالسجل الصحي، التجاري، الصناعي، العقاري. وهنا صادفتنا ممانعة في أكثر من سجل بذرائع الخوف من المجهول، وأن الأفضل البقاء على ما هو معتاد... الخ.

ترهّل

وتضيف ياسين: في أحد السجلات قدموا لنا عذراً مفاده أنهم (وبعد دراسة معمقة؟!) لا يقدرون على إدخال / أرشفة/ سوى ورقة واحدة كل يوم. وبالنظر إلى أن هذا السجل مقدر بـ ٣ مليون ورقة فكم سنة نحتاج لإنهاء العمل، هل من المعقول أنهم لا يستطيعون إدخال سوى ورقة واحدة فقط؟.. هذا طبعاً إلى جانب أعذار أخرى من قبيل لا يوجد كوادر، لا يوجد مكان، لا يوجد أجهزة.. الخ. وبالتالي لم يتم إنجاز أي شيء في هذا السجل. هذا مثال واحد فيما يخص الممانعة، وفي النهاية أنا لا أستطيع أن أفرض على الطرف الآخر إذا كان هو يرفض الأتمتة. أما حول ما إذا كانت هناك جهة تستطيع إلزام هذه الطرف فلا يبدو أن هناك جهة.

تتمة الصفحة التالية ←

لايقة: عندما نتحدث عن التحول الرقمي فهذا يعني أننا نؤسس لمسألة تتجاوز الحدود وهذا ما يجب أن نركز عليه

استجابة

لكن ياسين تستطرد مشيرة إلى أن هناك سجلات تم الانطلاق فيها مثل السجل التجاري والسجل الصناعي. وتضيف: إلى جانب الممانعة هناك مسألة التشريعات. اليوم مثلاً أطلقت الوزارة منصة المشتريات الحكومية، أي التعاقد عن طريق المنصة، بعيداً عن المعاملات الورقية. على سبيل المثال أن أريد تقديم ٣ عروض ومغلفات.. لكننا اصدمنا بالقوانين التي تقول لك إنه لا بد من التوقيع على كل ورقة، فكان أن عَملنا لجنة مناقصات حقيقية مع عقود حقيقية، لكن أيَضاً كان المطلوب التوقيع على كل ورقة، وعندما نقول للآخر إنه عندما توقع وتشفر رقمياً، يصبح كل ملف بلوكاً واحداً يتم التوقيع عليه على هذا الأساس، لا يبدو أن هناك قبولاً أو فهماً، وبالتالي لا بد من تغيير العقلية، إلى جانب تغيير القوانين أو تعديلها، وفي مقدمها قانون العقود الذي يمثل عقبة كبيرة جداً أمام مشاريع التحول الرقمي، كما تؤكد الأستاذة ياسين.

التعويل على القطاع الخاص

نعود إلى المنطقة الخاصة التي هي ما بين وزارة الاتصالات وهيئة الاستثمار، وهل هناك بحث عن مستثمر يأخذها بالكامل، يبنيها، أو لماذا لا تكون على طريقة المدن الصناعية، أي تمتلكها جهة، ومن يتم الترخيص له يتجه إليها.. ما هي الرؤية؟

تجيب ميسون ياسين أن هذه المنطقة هي فعلاً كذلك وهكذا ستطرح، أما ندى لايقة فكانت أكثر صراحة ووضوحاً بالقول إن النظرة إليها هكذا كمنطقة لها نظام استثمار، فيما إدارتها ستكون للقطاع الخاص، أي أنه يتم التعامل مع المستثمر كمطور عقاري، يبني ويعمل ويخضع لأشراف ويحظى بتسهيلات.

وتضيف: لحداثة التجربة، هذه المنطقة طرحت هكذا كبداية، ولكن في نهاية المطاف تبدو وزارة الاتصالات مُدركة لمواردها وإمكانياتها، وفيها خبرات كبيرة. وكمرحلة أولى سيتم طرحها كمنطقة واحدة للاستثمار.

وتتابع: هناك لجنة إدارة ولجنة موافقة، ومجلس إدارة لهذه المنطقة ومدير، ومن ثم تتم الموافقات على من سيرسو العرض عليه، وهو مستثمر واحد، ثم يتم ترتيب العلاقة ما بينه وبين وزارة الاتصالات.

وتقول لايقة: على الأغلب سيتم الأسبوع المقبل الإعلان عن هذه المنطقة لأن مجلس الإدارة أقر نموذج الإعلان الخاص بها. هذا يعني أن التعويل هو على القطاع الخاص باعتباره الحل الوحيد الموجود والآلية الأسرع المطروحة كنقطة بداية.

إنجاز

الآن هل يكون دور الدولة فقط هو سن التشريعات والقوانين؟

تجيب لايقة: تشريعات وبنية تحتية فقط. وترى أنه لا بد من لفت الانتباه أو إعادة التذكير والتوضيح إلى أن أغلب المشاريع هي موجودة أساساً وفق المرسوم ٨ . هناك مشاريع تصنيع كثيرة مُنفذة وبسجلات صناعية كاملة، توقفت بسبب الحرب. بعد العام ٢٠٠٠ كان هناك مشاريع انفتاح ومعلوماتية كثيرة وأخذت موافقات، وكان القسم الأكبر منها ضمن بند التصنيع التكنولوجي، وبسجلات صناعية كاملة (وبعضها كان رائداً على مستوى الشرق الأوسط) أي أننا لم نكن في موقع الانتظار، ولا يجوز أن يبدو وكأننا نتعامل حديثاً مع هذه المسائل.

بالنسبة للمنطقة التكنولوجية، كان هناك ٣ مستثمرين، وعندما طرحت للتعاون الدولي كان المستثمر الأجنبي يريد أخذ كل المنطقة، أما المستثمر المحلي فهو بمواجهة مخاطر معينة، لناحية رأس المال. بكل الأحوال هناك عودة وهناك انجاز على الأرض، وهذا ليس خطاب تفاؤلي، فأنا مصدر بيانات بالعموم، وما هو منفذ على الأرض هو أكبر وأفضل بكثير مما يتم تداوله.

كيف كنا في الـ٢٠١٠ ؟

يقول د. فرعون: بدأت العمل بقطاع التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ كموظف بداية وصولاً إلى مستثمر، بمعنى أنني مُجرب ومُطلع على كل المناحي عملياً. كان إيماني أنني لن استطيع دخول السوق، أنا قادم من الخارج، السوق مجهولة بالنسبة لي، وبالتالي لابد من التوظيف لكشف السوق بداية. ما أنجزته على الصعيد التكنولوجي منذ ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ أو ٢٠١١ كان جيداً، صحيح أننا كنا نصطدم بمطبات وثغرات وعقبات ولكن كان البلد منفتحاً وصاعداً بمنحى عالٍ، يعني المؤشر الاقتصادي كان صاعداً بطريقة مذهلة. أنا بالـ٢٠١٠ كنت أدفع بالـ«فيزا كارد» بكثير من الأماكن، كنت أدفع فاتورة المزودات الخاصة بالانترنت عن طريق البنك العقاري. كانت «توشيبا» على سبيل المثال لديها في المنطقة الصناعية أكبر مصنع لتصنيع الشاشات في الشرق الأوسط. أنا كنت من متابعي عدة قنوات اقتصادية مثل «سي ام بي سي» و «سي إن إن». في جلسة حوارية، سئل أحد الاقتصاديين الانكليز عن المنطقة الأكثر أماناً استثمارياً، فذكرت دمشق. صحيح أنا لست بسياسي ولكن هناك أمور لا بد من التفكر فيها، في سورية كان هناك منحى تصاعدي قوي ومنافس، بطريقة أو بأخرى. وقد يكون هذا أحد أسباب الحرب على سورية.

نسخ التجارب

ويضيف د. فرعون: نعود إلى مسألة أننا لا نملك الأدوات مهما كان مستوى التطور الذي بلغته بعض الدول العربية تكنولوجياً، نحن نتحدث هنا عن «من أين تستقي هذه التكنولوجيا» أين هي الأدوات، كلها في الخارج، ممنوع عليك أن تمتلكها.

لنوضح أكثر.

اليوم، إذا أنت فتحت أي تطبيق وانتشر بقوة كبيرة جداً. بعدها جاء «غوغل» أو الـ«آب ستور» وقام بإيقافه، ما هي نوع المنصة التي يمكن أن ترفع عليها. لا يوجد.. لذلك أنا أنصح دائماً بنسخ التجارب، لأنه بالأساس نحن نُسخ عنا منذ قرون (الخوارزميات) وتم البناء عليها، أي نحن من مَهد، والغرب هو من استفاد وطور واحتكر وسيطرة. وللتوضيح، على سبيل المثال، ليس الـ«يوتيوب» أول منصة لعرض الفيديوهات، وإنما نُسخ عن منصة كانت موجودة (هي منصة ميتاغافية/ وكانت إسرائيلية) وتم تطويرها على أساس الربح للجميع، بحيث أن من ينشر فيديوهات يربح مال، وصاحب المنصة يربح، والمعلن يربح... الخ. لذلك أنا مع نسخ التجارب مع مواءمتها لتعديلات تتناسب مع المجتمع وتوفر الفائدة للجميع. أنا ضمن عملي أقوم بذلك. اليوم كان عندي نسخ لتجربة هي منظومة شراء فتحناها في دبي، لأنه غير مسموح لنا بذلك هنا في سورية، وأخذنا الترخيص بعد جهد ومحاولات عدة، وأكثر من ذلك أخذنا حصرية لمنصتنا لمدة ثلاث سنوات، ضمن الإمارات العربية المتحدة.. وللأسف هكذا مشروع لم أستطع أن أنفذه في بلدي.

انطلاقة

اليوم، الهيئة الوطنية لتقانة المعلومات، بدأت تستصدر تراخيص مبدئية، ثم يتم تحويلك بعد الفحص إلى الهيئة الناظمة، لتأخذ منها ترخيصاً مبدئياً، ولكن هذا الترخيص من المفترض أن يُستكمل عند الوزارة المعنية، وعندما تذهب إلى هذه الوزارة المعنية يكون الجواب: لا يوجد في لوائح ناظمة.. «طيب، أنت كيف ستعمل».

وعليه ولأنهم في الهيئة مضطرون "للتحميس؟ على التحول الرقمي بدؤوا للأسف يطلبون كتابة تعهد بأنه حين صدور التعاميم واللوائح الناظمة من قبل الوزارة المعنية، عليه أن يلتزم بها.

يتابع د. فرعون: اليوم مثلاً إذا أردت منصة تجارة إلكترونية، لا يوجد لوائح ناظمة لتجارة الكترونية من قبل وزارة التجارة. عندما تطلع على الـ«ويب سايت» تكون النتيجة أنك لا بد أن تبيع منتجاتك عن طريق الوزارة «يعني صار يلزمك سجل طبعاً» لذلك نحن نقول إن وزارة الاتصالات هي المسؤولة عن وضع الاستراتيجية، وهي قامت بعملها زيادة، ولكن الموضوع يحتاج لجهد هائل ولتكاتف.

من طرف واحد

وتأكيداً على هذا الكلام، تقول ميسون ياسين: وزارة الاتصالات « يد لحالها ما بتصفق». نحن كهيئة ناظمة نرخص لتطبيق للنقل على سبيل المثال، وعندما يأتي دور وزارة النقل لا تفعل شيئاً. الحال نفسه بالنسبة للتطبيقات الصحية وهي الأكثر تعقيداً بفعل الخصوصية والسرية والضوابط... الخ.

وتأكيداً أيضاً، تقول ندى لايقة أنهم يصطدمون بالأمر نفسه وفي كل الملفات، خصوصاً أن هيئة الاستثمار لها علاقة مع كل الوزارات والجهات العامة، وهي تقوم بدور يتجاوز مستوى هيئة تابعة لوزارة، لكننا نفعل ذلك من باب التعاون لتنظيم العملية وتسهيلها، وجذب الاستثمارات، وهو جهد أكبر من طاقتنا ولكن نحن في النهاية نريد قناة لمنح الشرعية، سواء منحها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار أو من قبل مجلس الوزراء. ولكن الأفضل أن تكون المبادرة من لجان تشكل تطلع بآليات ومحددات أو ضوابط، ثم يتم اقرارها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار أو مجلس الوزراء.

ندى لايقة: المنطقة التكنولوجية تحتاج حُكماً إلى حوافز من خارج قانون الاستثمار.. حوافز خاصة لم يسبق منحها بموجب القوانين السورية

مجلس أعلى للتكنولوجيا

إذا هل الحل يكون بمجلس أعلى، على غرار المجلس الأعلى للاستثمار؟

ترى ندى لايقة أنه أمر صحيح، أي مجلس أعلى يشرع القرارات، وتكون ملزمة بما يعطي مرونة.

ويشير د. فرعون أنه بالاطلاع على بقية التجارب العربية، فإن أغلبية الدول المتطورة تقنياً تملك هيئات للتحول الرقمي أو وزارات للرقمنة (وزارة الرقمنة بتونس مثلاً) وهي بهيكلية مختلفة تماماً. تقول الاستاذة ندى لايقة، وتضيف: إما أن

تتمة الصفحة التالية ←

> لايقة: قد يكون الحل في تأسيس مجلس أعلى للتكنولوجيا يستطيع تشريع القرارات لتكون ملزمة وبما يعطيها مرونة في التطبيق والتنفيذ

ياسين: سيتم إحداث منطقة تكنولوجية في «الديماس» هدفها توطين الصناعات التكنولوجية وتقانة المعلومات

تصبح وزارة الاتصالات عضواً في المجلس الأعلى للاستثمار وتشرع الآليات وتدفع بمبادرات وتجمع كل الجهات العامة ذات الصلة، أو أن يكون هناك مجلس أعلى يشرع ويعطي المرونة المطلوبة. وهنا نأتي إلى المنطقة التكنولوجية، والتي تحتاج حكماً إلى حوافز من خارج قانون الاستثمار، تحتاج حوافز خاصة لم يسبق منحها بموجب القوانين السورية، ويمكن الاستفادة هنا من بعض منافذ/ ثغرات في القوانين باتجاه إعطاء الشرعية والمرونة والمتابعة والتحديث الدائم لهذا الأمر. وهنا تحضر تجربة المجلس الأعلى للسياحة (سابقاً) كان هناك مشاريع سياحية غاية في الأهمية، واستحصل المجلس لنفسه مرونة باتجاه قرارات استثنائية ومزايا وحوافز، وباعتقادي هذا هو الحل، أي مجلس أعلى.

الشمول المالي الرقمي

بالمحصلة النهائية، نريد الوصول إلى الشمول المالي. عندما نتحدث عن اقتصاد أو تحول رقمي باتجاه الشمول المالي، لا بد أن نعيد الحديث عن البنية التحتية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية نتحدث عن ميزانية مواطن متدنية جداً.

يتحدث د. فرعون عن مؤتمر «ديجيتك» المقبل بنسخته الرابعة (في ٨ و ٩ و ١٠ من كانون الأول المقبل) والذي هو تحت رعاية السيد رئيس الحكومة وبإشراف من السيد وزير الاتصالات، وبمشاركة هيئة الاستثمار. والمؤتمر بعنوان: أثر الشمول المالي الرقمي. وبرأيي فإن كل ما تحدثنا عنه في هذه المنصة (منصة تشرين) من مشاكل، وغيرها كثير مما يتم طرحه، فإن الشمول المالي هو الحل الوحيد لها، وقد لا يكون حلاً كاملاً نسبياً لكنه منطلق أساسي لأسباب عدة، فهو ببساطة وصول أي شريحة من المجتمع إلى أن يكون لها حساب بنكي، بمعنى أن «الكاش لازم نحط عليه إكس». إلا بالحد الأدنى، نحن هنا نتكلم بصورة نسبية.

الشمول المالي ليس جديداً كانت نسخته الأولى هندية في عام ١٩٩٩ ضمن مجموعة العشرين التي هي عبارة عن مجموعة من الدول اشتركت بصياغة التعاون المالي وتعزيزه بينها، وفي كل عام تجتمع برئاسة دولة وتصدر مخرجات معينة لها علاقة بالخدمات المالية والمصرفية والاقتصادية للدول الأعضاء. هذه المخرجات/التوصيات تعتمد على بيانات وتجارب وبالتالي هي مهمة لجميع الدول.

إذاً الهند كانت أول دولة حققت الشمول المالي وفرضته كبنك مركزي وكانت التجربة ناجحة جداً لأن الشمول المالي يقودنا بالنهاية إلى ما يسمى الصحة المالية بفعل ما حققته من فائض مدخرات في البنوك، وبالتالي يصبح لدى هذه البنوك برامج ولاء تطلقها، وطريقة سلسلة لمنح القروض، لأن البنك كما هو معروف، ربحيته من المشاريع التي ينفذها. ومن خلال الشمول المالي تكبر هذه المشاريع وتتوسع فيصل المواطن في مرحلة أولى إلى الصحة المالية. طبعاً هذا يكون على مراحل ويحتاج وقتاً. البنوك من مصلحتها أن تجذب المواطنين لأن هذا يوفر لها فائض مدخرات/ سيولة، فتتضاعف الحسابات وتكبر وتتوسع، وبالتالي يكبر البنك بالبورصة بالأسهم..الخ.

انحراف صحتنا المالية

ويؤكد د. فرعون أن هذه الصحة المالية كنا

كسوريين نعيشها بالـ ٢٠١٠ . كان أي موظف حكومي أو قطاع خاص يكفي أن يأخذ ورقة من مديره مختومة وممهورة، ويتوجه إلى البنك ويحصل على القرض الذي يريده.

إذا الشمول المالي ليس مفهوماً ناشئاً والدول اعتمدته منذ تسعينيات القرن الماضي ولكن وفق طبيعة كل مجتمع. اليوم هناك توجه إعلامي وتمكين رقمي بالنسبة للمواطن عن وطريق وزارة الإعلام أو الهيئات المرتبطة بها لتفهيم المواطن وإعلامه بأن الشمول الرقمي ضرورة وأمر حتمي وليس رفاهية.

اليوم سمح لفيسبوك أن يكون له محفظة، وكذلك آبل. سمح أن يكون لها منصة الكترونية. أنا أتوقع خلال المرحلة المقبلة أن الجيل القادم لن يفتح أول حساب له في بنك. لقد تغيرت هذه الأقطاب والمفاهيم حكماً. اليوم القطاع المصرفي الجديد ليس قطاعاً بنكياً حصرياً، لأننا متجهون نحن الـ «فنتك» والذي هو أسرع من الشمول المالي. أنا مثلاً أستطيع أن أشتري منتجاً لأي مكان (لدبي مثلاً) هذا شمول مالي غير مرتبط ببنك. لكن في سورية غير مسموح بمحافظ الكترونية. عندما تذهب إلى البنك المركزي وتطلب محفظة الكترونية يقولون: ليس لدينا ترخيص، وهذا أمر غير مفهوم.

خيار إجباري

نحن شئنا أم أبينا متجهون نحو الشمول المالي الرقمي المرتبط وغير المرتبط بالبنوك. علماً أنني عملياً لست بمناصر للتحول الرقمي لما له من مخاطر عالية على كل المستويات، وفي مقدمها الأمن القومي. أنا مع التجربة الصينية بالمطلق. في الصين لديهم جدار سيبراني اسمه الجدار السيبراني الصيني العظيم استطاعوا آنجازه من دون أن «يضوج» عليهم المجتمع أو أن يصبح متخلفاً تقنياً. في الصين لا يوجد «يوتيوب» أو «واتساب» أو «غوغل» أو «اوبر» ولكن هناك بدائل. في الصين لديهم تطبيق واحد اسمه «وي تشات» وعن طريقه يتم دفع كل شيء وهو غير متصل (أي انترانت) أي أنهم أغلقوا البلد وحفظوا بيانات ٢ مليار مواطن، وهي عملية اربكت أميركا. إيران أيضاً لديها الأمر نفسه.

إذاً، أعطني البدائل ولكن بالـ«كواليتي» نفسها والمنافع نفسها، ثم بالإمكان إغلاق هذه المنصات، فيسبوك وغوغل وغيرها.

الصين حمت بياناتها ثم اطلقت الـ«تيك توك» ونشرته عالمياً، لماذا؟..لتجمع بيانات، هي مؤمنة أن البيانات هي نفط العالم المقبل، اليوم وصلت الصين إلى مرحلة اليوان الرقمي. اليوم أنا في سورية افتح «فيسبوك» ولكن ممنوع علي أن استعمل تقنياته، لماذا، لأنه ممنوع علي أن امتلك الأدوات. الغرب نفسه فضح نفسه بسلسلة أفلام وثائقية وشهادات لمن هم في قلب ما يفعله الغرب على مستوى التكنولوجيا وتطبيقاتها التي وصلت إلى مرحلة الخطر الحقيقي على البشرية.

«ديجيتك٤»

بقي أن نعرض للمؤتمر المقبل، حيث يتحدث د. فرعون عن أن المؤتمر سيتضمن تجارب خارجية تعرض في اليوم الأول، من عدة دول عربية، من العراق تجربة الـ(فايبر تو ذا هوم) التي تم تنفيذها في أسبوعين فقط. وهناك تجربة صينية متعلقة بالدفع الالكتروني. وتجربة سيبرانية متعلقة بتقنيات «فنتك» في البنوك لأن البنوك تستخدم تطبيقات أخرى قد تخترق عن طريقها، وهذه تجربة مهمة لحمايتها من الاختراقات.

> ياسين: أهم العقبات بمواجهة التحول الرقمي القوانين.. وخصوصاً قانون العقود فهو عقبة كبيرة جداً ولا بد من تعديله

وهناك تجربة من الإمارات/عجمان، للمهندس خليفة الشيهي. ومن «ميكروسوفت» تجربة لشاب سوري هو مدير قسم الـ «إي آي» في ميكروسوفت، وسبق أن كان له تجربة عبر محرك بحث (شمرا) لم يكتب لها النجاح في بلدنا. وتجربة من السعودية، وتجربة روسية (وإن كانت غير مؤكدة هذه المشاركة بعد) وهي «ميرا» وهي شبكة مشابهة لنظام «سويفت» ولكن بمنحى آخر، وهذا نوع من محاربة سويفت الذي هو فعلياً أساس كل التحويلات بدول العالم.

أما بالنسبة للحضور فهو متعدد من كل الدول العربية تقريباً، وبالأمس وصلتنا موافقة حضور من مجلس الوحدة الاقتصادية في الجامعة العربية ممثلة بالأمين العالم للمجلس، إضافة إلى مستشار التقنيات لدى الأمين العام، الاستاذ الدكتور سيد عبد الصالح، وأيضاً هناك حضور من مديرة الشركات والمشاريع المشتركة، الاستاذة نوال فاخوري (من الأردن). إضافة إلى شخصيات عامة.

ويشير د. فرعون إلى حضور المواضيع الريادية، ويقول: فتحنا الباب لاستقبال هذه المواضيع، لتبني إحداها، من كافة الجهات، وإطلاقها ليس محلياً بل عربي وهذه خطوة مهمة للشباب.

هنا يبرز سؤال: وسط هذا الحضور عالي المستوى كيف يمكن الحصول على أعلى فائدة، هل يمكن أن يقدم المؤتمر دعماً فنياً استشارياً، بمعنى هو فرصة لسورية؟

يجيب د. فرعون بـ لا، لأن أهل مكة أدرى بشعابها. كان هناك إصرار على أن اللجنة العلمية لا يكون ضمنها غير السوريين لأنهم الأكثر اطلاعاً ومعرفة بالواقع السوري، لأن التحول الرقمي هو في مناحي كثيرة متعلق بالمستوى المجتمعي.

ويضيف: سيكون هنا ٦ محاضرات/ورشات عمل، على مدار ٣ أيام، وسيخرج عن اللجنة العلمية توصيات بناءة كما سبق وصدر في عام ٢٠٢١ وتبناها مجلس الوزراء.

أما مهمة وزارة الاتصالات هنا كجهة مشرفة على المؤتمر (وعلى مجمل القطاع) وأيضاً مشاركة في التوصيات، أن تأخذ هذه التوصيات، توافق عليها، ثم ترفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء.

التزام وإلزام

ونسأل: هل يمكن أن تكون توصيات فيها شيء من الإلزام.

تجيب الاستاذة ميسون ياسين: العقبة الأكبر بالتشريعات واللوائح الناظمة. لتشجيع الاستثمار في المنطقة التكنولوجية يلزمني قانون يمنح إعفاءات كبيرة وغير عادية للمستثمر الداخلي والخارجي.

ختاماً

أخيراً، كتحول رقمي، هل ستكون الاستراتيجية الوطنية التي تم تبنيها في عام ٢٠٢١، ونحن اليوم في مرحلتها الثانية، هل ستكون منجزة في عام ٢٠٣٠ كما هو مخطط لها؟

ياسين: عندما يكون لدينا شمول مالي مع هوية رقمية موحدة أستطيع من خلال الدخول إلى أي منصة نستطيع عندها القول إننا أنجزنا التحول الرقمي

يقول د. فرعون إنه متفائل خصوصاً في ظل حكومة تتجه نحو الحوكمة واتخاذ القرارات بشكل صحيح.

بسبب تكهّف مفاجئ

توقف قطارات الركاب بين اللاذقية وطرطوس حتى إشعار آخر

■ تشرين- صفاء إسماعيل

في ظل أزمة النقل الحادة، توقفت قطارات الركاب بين اللاذقية وطرطوس، والتي كانت تشكل وسيلة النقل الأساسية الأوفر والأكثر موثوقية وأماناً، وخاصة بالنسبة لطلاب الجامعة.

مدير السكك الحديدية في اللاذقية المهندس أحمد شعبان بيّن لـ«تشرين» أن السبب وراء توقف القطارات هو حدوث تكهّف تحت الخط الحديدي في منطقة الصنوبر، ما يشكل خطراً على سلامة الركاب في حال استمرار تسيير القطارات.

وشرح شعبان التكهّف الحاصل، بالحفرة تحت الخط الحديدي على شكل كهف، وقد تم الكشف عنه يوم الجمعة الماضي، من خلال متابعة حراس السكك الحديدية بالتعاون مع الأهالي القاطنين بجوار الخط الحديدي، مؤكداً أن هذا التكهّف يحدث فجأة وليس بشكل تدريجي.

وحول الإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجة التكهّف، أشار شعبان إلى أنه فور إعلامهم بالتكهّف، تم التواصل مع مدير عام السكك الحديدية ووزارة النقل وجامعة تشرين والشركة العامة للدراسات، كما تمت زيارة الموقع والكشف عليه وإقرار توقف قطارات الركاب حرصاً على السلامة العامة.

وبيّن شعبان أن لجنة مؤلفة من جامعة تشرين والشركة العامة للدراسات ستقوم بالكشف وإعداد الدراسة حول حل مشكلة التكهّف، من أجل إيجاد حل سريع وآمن للمشكلة، وستتم متابعة معالجة المشكلة مع جميع الجهات المعنية.

«بلاغ كاذب واحد» سرقة سيارة تحمل لوحة لدولة عربية للاستفادة من مبلغ التأمين..

■ تشرين – إبراهيم غيبور

قد يلجأ بعض أصحاب السيارات التي تحمل لوحات لدول عربية لادعاءات كاذبة عن سرقة سياراتهم ضمن الأراضي السورية، والنوايا التي تقف وراء هكذا ادعاءات كثيرة.

مؤخراً نشرت وزارة الداخلية على صفحتها في «فيسبوك» خبراً مفاده توقيف صاحب سيارة تحمل لوحة لإحدى الدول العربية بسبب تقديمه بلاغاً كاذباً عن سرقة سيارته، ووفق اعترافاته فإن بلاغه كان كاذباً وهدفه الاستفادة من مبلغ التأمين على السيارة في بلدها الأصلي، وأيضاً عدم قدرته على ترسيم دخول السيارة بعد انتهاء مدة إدخالها، فلجأ إلى هذه الحيلة، ولكن سرعان ما تم اكتشافها.

وقبل أن ينتشر هذا الخبر، كانت هناك قصص متداولة بين العامة عن هكذا حالات، بل البعض ذهب إلى أبعد من الاستفادة من مبلغ التأمين في البلد الأم للسيارة، وأن الاستفادة يمكن أن تشمل التأمين على السيارة عند دخولها أياً من المراكز الحدودية، بما يسمى تأمين البطاقة البرتقالية، ولكن هل فعلاً حدثت حالات مشابهة، واستفاد أصحابها من مبالغ التأمين، وماذا عن تأمين البطاقة البرتقالية في المراكز الحدودية..؟

بحسب ما أكده الدكتور رافد محمد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين بخصوص مثل هذه الحالات المذكورة، وهل حدث أن تبلغت الهيئة بوجودها، قال: منذ فترة علمنا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بحصول مثل هذه الحالة، ولكن لم نتبلغ بوجود مثل هذه الحالات (كونها مؤمنة لدى شركة غير سورية)، ونوضح أن التأمين المُصدر للمركبات عبر المراكز الحدودية هو تأمين مسؤولية مدنية تجاه الغير، ويتم مراعاة كل الإجراءات القانونية، الإدارية والفنية عند ورود أيّ إبلاغ لشركات التأمين، من حيث التدقيق بصحته من عدمه.

وهنا لابد من التذكير بأن هيئة الإشراف على التأمين تعمل على إطلاق تطبيق الكتروني خاص بمطالبات حوادث المركبات، وذلك وفق فوائد عديدة منها، ضبط أيّ حالة تجاوز أو سوء استخدام في عقود التأمين على المركبات، واستصداره لعدد كبير من الإحصائيات والبيانات، كحصر قوائم خاصة بالسائقين الأكثر تسبباً بالحوادث، وكذلك المواقع الجغرافية والطرقات وفق كثافة الحوادث قيمةً وتكراراً، كما أنه سيُمكن المؤمّن له من الاستعلام عن وثيقة التأمين الخاصة بمركبته، والتواصل المباشر مع شركة التأمين عند إرساله الإبلاغ عن الحادث، ومتابعة ملفه حول الحادث من وقت وقوع الحادث وحتى إغلاق الملف بشكلٍ كامل ودقيق.

بدلاً من بقائها مستودعاً للأعلاف ويأكل الصدأ آلياتها.. هل تنوي "الصناعة" تأهيل "إطارات حماة" أو طرحها للاستثمار؟

■ تشرين – محمد فرحة

في الحديث عن المنشآت الصناعية المتوقفة عن الإنتاج، تتحدث وزارة الصناعة اليوم عن إعادة تأهيلها أو طرحها للاستثمار، وهذه خطوة تستحق التأمل، رغم قناعتنا بأنه قد يكون من الصعب جداً على الوزارة اليوم إعادة مثل هذه المنشآت نظراً لغياب القدرة الفنية.

منذ ربع قرن مازالت الخطط هي نفسها، لكن في الحديث اليوم بأنه لا يجوز أن تبقى بعض المنشآت مرمية ومبعدة عن ذاكرتنا الاقتصادية، وهي التي كانت تدر أموالاً طائلة لخزينة الدولة، والشركة العامة لإطارات حماة كانت واحدة من أهم الشركات الإنتاجية في سورية. إذ كانت تنتج الإطارات بمختلف أنواعها، وخاصة تلك المتعلقة بالجرارات الزراعية، والسيارات الصغيرة والكبيرة، زد على ذلك كان يعمل فيها أكثر من ألفي موظف .

اليوم شركة إطارات حماة تحولت إلى مستودع للأعلاف ومركز لبيع المادة العلفية بدلاً من أن تبادر وزارة الصناعة في ظل ظروفنا الاقتصادية الصعبة بالبحث عن حل لها، ولو من باب طرحها للاستثمار، فقد تآكلت آلياتها وبعضها يعلوه الغبار والأوساخ .

عن ذلك، تحدث مدير الصناعة في حماة حسين الموسى لـ«تشرين»؟ بأن الشركة مازالت متوقفة عن الإنتاج وقد أهملت صالاتها ومعداتها، آملاً من وزارة الصناعة أن تلحظها في خططها المستقبلية، لاسيما أن الحديث يدور اليوم حول إعادة النظر بالمنشآت المتوقفة عن العمل منذ أكثر من أربعة عشر عاماً.

وتطرق الموسى إلى أهمية شركة إطارات حماة، وما كانت تشكله من دعم للاقتصاد المحلي من جهة وتوفير الإطارات بمختلف أنواعها وأشكالها للبلد، خاتماً حديثه بالأمل أن تلقى اهتماماً ضمن سياق واجتهاد وزارة الصناعة اليوم.

بالمختصر المفيد: ليس من المفيد بمكان ولا من المعقول أن تبقى مستودعات وصالات شركة إطارات حماة مركزاً لبيع الأعلاف بدلاً من بيع الإطارات، وقد تكون هذه الخطوة فيما لو أنجزتها وزارة الصناعة من أهم الخطوات التي ستتخذها أياً كانت، سواء تأهيله حكومياً أم طرحه للاستثمار. رغم إدراكنا المطلق أن شركة إطارات حماة المسماة "إطارات أفاميا؟ هي حجر عثرة أمام وزارة الصناعة، فأين التخصص الإداري العالي لإدارة مثل هذه المصانع؟ نأمل عودة هذه الشركة إلى سكة الإنتاج.

«زراعي حلب» يقرض الفلاحين أكثر من ٤٧ مليار ليرة.. ومديره لـ"تشرين": إقبال على قروض الطاقة البديلة والري الحديث

■ تشرين ـ رحاب الإبراهيم

كشف مدير المصرف الزراعي في مدينة حلب محمد حبو أن إجمالي القروض الممنوحة للفلاحين من "قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة؟ بلغ ٤٧,٣٠٠ مليار ليرة حتى الآن، علماً أن إجمالي الاعتماد المخصص لفرع حلب بلغ ٦٠,٧٠ مليار ليرة.

وبين حبو لـ"تشرين" أن هذه القروض تشمل تمويل مستلزمات إنتاج لتنفيذ الخطة الزراعية ؟ قروض قصيرة "، وتمويل ملحقات جرارات والديزيل "متوسطة "، إضافة إلى تمويل شراء الجرارات وقروض الري الحديث والطاقة البديلة "طويلة؟.

وفي تفاصيل هذه القروض، أشار حبو إلى أن إجمالي قيمة القروض القصيرة بلغت ما يقارب ٤,١٠٠ مليار ليرة، والقروض المتوسطة ١,٣٠٠ مليارليرة، والطويلة ٣٢ ملياراً.

ولفت حبو إلى أنه في ظل التوجه الحكومي لتشجيع الفلاحين على الري الحديث والطاقة البديلة، يقدم المصرف الزراعي التسهيلات المطلوبة لمنح هذه القروض للفلاحين، الذين يقبلون عليها من أجل الاستمرار في زراعة أراضيهم وتطوير آليات العمل وتخفيف التكاليف، علماً أن إجمالي قيمة قروض الري الحديث "قروض متوسطة لمدة خمس سنوات؟ بلغ ٧,٣٥٠ مليارات والمتجددة "قروض؟ طويلة؟ بلغت قيمتها ٢,٥٠٠ مليار، مشيراً إلى أن هذين القرضين يحظيان بفائدة مدعومة بغية تشجيع الفلاحين على اعتمادها والتوجه إليها.

وأكد مدير المصرف الزراعي بحلب أن المصرف صرف كامل قيم المحاصيل الزراعي للموسم الشتوي، حيث بلغ إجمالي القوائم الواردة إلى جميع الفروع ٩٦٠ مليار ليرة، لفروع مصرف حلب والمناطق الآمنة والمحررة (مسكنة ودير حافر والسفيرة)، إضافة إلى الفروع التي لا يوجد مقر لها (الباب وتل رفعت واعزاز وعفرين ومارع) التي تمول من صندوق زراعي حلب تحت بند "جاري فروع؟، علماً أن قيم هذه المحاصيل عائدة للمؤسسات العامة من المؤسسة العامة للحبوب والمؤسسة العامة لإكثار البذار والمؤسسة العامة للأعلاف.

وحول نشاط المصرف الزراعي التعاوني في المرحلة القادمة، أكد حبو أن المصرف يستعد لتمويل الفلاحين ومستلزمات الإنتاج بغية تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم من بذار وأسمدة، التي طرأ تعديل بسيط على سعرها. لافتاً إلى أن عمل المصرف لا يقتصر على تقديم التسهيلات وخدمات الإقراض للفلاحين فقط، بل يقوم أيضاً بفتح الحسابات الجارية للفلاحين والمواطنين وعمليات التحويل المالي، إضافة إلى تسديد الرواتب للمدنيين والعسكريين، وفتح حسابات للبطاقات الإلكترونية "الذكية؟ فيما يتعلق بالدعم النقدي.

وعن الصعوبات التي تواجه عمل المصرف، أكد حبو أن المشكلة الرئيسية تتعلق بقلة الكادر البشري مقارنة بحجم العمل الكبير، حيث يبذل موظفو المصرف مجهوداً كبيراً، يستحقون عليه تعويضات مجزية، علماً أنه يعمل حالياً بموجب نظام التعويضات القديم ريثما يبت بنظام الحوافز الذي صدر قرار بالتريث بتطبيقه، علماً أن المصرف قدم مقترحات للإدارة العامة من أجل تحفيز العاملين وتشجيعهم على العمل والإنتاجية والحفاظ على الكوادر الخبيرة التي يصعب تعويضها في حال فقدها وتركها العمل.

■ ت- صهيب عمراية

بين مطرقة الغش وسندان «الرخص بيخوِّف».. مواد خطيرة في بيوت السوريين!

■ تشرين – حسام قره باش

تفيض الأسواق اليوم بأنواع رديئة من المنظفات والمعقمات والصابون والشامبو ومعجون الأسنان والحلاقة والجل والمكياج وغيره حتى إنها تباع على البسطات والأرصفة بأرخص الأسعار مع شكٍ كبير بوجود غش صناعي وتجاري فيها وتقليد لماركات مزورة ومنتجات تفتقد وجود بطاقة بيان وتعريف بها.

ولتوضيح ماهية هذه المواد بيَّن رئيس الجمعية الحرفية لمواد التجميل والمنظفات والعطور أحمد زياز في تصريحه لـ«تشرين» أن كل المنتجات المذكورة المطروحة في الأسواق بكميات كبيرة وبشكل عشوائي، نسبة المواد الفعالة فيها ليست مطابقة للمواصفات القياسية السورية نهائياً، حيث تنحصر مسؤولية الجمعية عن كل منتج مسجل لديها، مشيراً إلى أن أحد المواطنين اشترى عبوة سائل جلي بسعر ١٦ ألف ليرة مكتوب عليها تركيز ١٨٪ ولكن تبين أن تركيز المادة الفعالة فيها ٥٪ فقط أي أنها بدون أي جودة مطلقاً والمستهلك بهذه الحالة يشتري الماء الممزوج بمادة التايلوز (مكثف القوام وتجانس المواد).

وكمثال آخر، اشترى أحد المواطنين كيس مادة جل الشعر من إحدى العربات بثلاثة آلاف ليرة ووزن كيلوغرام وعند الاستعمال أصيب بالتهابات وبثور جلدية في الرأس، ما اضطره لرميه وعدم استعماله.

وبهذا السياق يؤكد زياز أن تلك المواد مغشوشة يدخل في تصنيعها الملح بكميات كبيرة ومادة التايلوز وتعتبر غير آمنة لما تسببه من مشاكل صحية، متابعاً إن المواصفات القياسية للمادة الفعالة المسموح بها الداخلة في المنتج ك(الغليسيرين والقطرونة والصابون ..) يجب أن تكون بحدود ١٢-٢٢ ٪ إلا أن ما يباع في الأسواق على البسطات والعربات تكون النسبة دون ذلك بكثير.

ورأى أن تلك المواد مجهولة المصدر تؤثر على الورشات المرخصة والنظامية وتضر عمل الحرفيين ١٠٠٪ لأن المواطن يشتري الأرخص ظناً منه أنها الأفضل غير أن تكلفة سائل الجلي ٤٧٥٠ ليرة فنجد من يبيعه بـ٣ آلاف ليرة والعبوة الكبيرة سعرها ٣٣ ألف ليرة في حين أن هناك من يبيع عبوات بنفس السعة بسعر ١٥ ألف ليرة علماً أن تكلفة العبوة الفارغة ٣٢٠٠ ليرة، لذلك نطلب من مديرية حماية المستهلك التشديد في الرقابة على الأسواق والقيام بجولات رقابية مشتركة مع الاتحاد لضبط هذه المواد التي تضر أكثر مما تنفع.

وعن ارتفاع أسعار بعض المواد، لفت إلى أن أسعار المواد الخام والأولية مرتفعة كون أغلبها مستورد عدا عن ارتفاع سعر الصرف وقد يلجأ صناعيون لإيقاف ورشاتهم وتتراوح نسبتهم ١٥٪، علاوة على ما يعانونه من انعدام تأمين الغاز والمحروقات الضرورية في عملهم رغم صدور قرار للسماح بإعطائهم مادة البنزين من إحدى الشركات إلا أنها أوقفت ذلك دون تبرير مسبق، ما يضطرهم لشراء البنزين الحر بسعر ٢٧ ألف ليرة لليتر لنقل وتوزيع بضاعتهم وشراء ليتر المازوت الحر ب ١٦٥٠٠ ليرة لتشغيل المولدات وشراء أسطوانة الغاز التي تحتاجها صناعة الشامبو والصابون ب ٧٥٠ ألف ليرة إن وجدت، ما يجعل تكلفة المنتج تزيد، كاشفاً عن مطالب لدى الحرفيين لرفع أسعار المنتجات والمنظفات بالذات بنسبة ٢٠٪ مع توجه البعض لإغلاق ورشاتهم خاصة مع قدوم الشتاء الذي يتطلب المحروقات بشكل

تفاصيل على موقع تشرين

طقوسُ الكتابة وعاداتُ الكتّاب

هل اغتالتِ الحربُ جنّياتِ الإبداع؟!

تشرين- جواد ديوب

الكلمات، كم هي متفلتة جموحة وعصية أحيانا، مطواعة سلسة في أحيان أخرى، وكم هو كاتبها/مبدعها كائن ينوس بين خفة لاعب سيرك في التقاطها وصياغتها مهما عذبته مرارة الأيام، وبين تسويفِ أرنب الحكاية الكسول معتقداً أن "ربات الإلهام" واقفاتٍ في خدمته ومن أجله عند كل درب سيسلكه، وأنهن سيضعن "جنيات الإبداع" في خدمته متى شاء ليكتب ما يجوس في أعماقه وما يتفتق من كوامن روحه! لكن هل توجد طقوس خاصة عند الكتاب يتخذونها كعادةٍ لهم مهما تقلبت الظروف؟ وكيف أثرت الحرب وأخبار النزوح على "آلية الكتابة" لديهم؟!

صحيفة "تشرين" سألت الشاعرة سعاد محمد فأجابتنا بأن علينا أن نتفق بداية "أن الروح الشاعرة لا تأخذ عطلة، هي متأهبة دائما لتلقي الإلهام. يختلف أسلوب خلق نص عن آخر بحسب محمولاته واللحظة الشعورية التي ينبثق فيها، ولا تؤتى النصوص كلها بذات الطريقة، في أي من عمر الشعر، ومهما اختلفت الأمكنة التي يعيش فيها والظروف التي ولد في ظلالها".

أطيافُ النصوص!

من هذه الفكرة التي ترجّح غلبةَ مضامينِ النصوص على مفاعيلِ الواقع وآثاره ترى الشاعرة سعاد أن "بعضَ النصوص انفعاليةٌ؛ يتحركُ جيشٌ من العواطف، لا يحتملُ التأجيل، يحمل عدّته الأدبية لينقضّ على اللحظة الملهمة ويحقق نصره الشعري. هذه النصوص تأتي خاطفةً، هينةً، كأنْ تمدَّ يدَك خلفَ السياج وتقرصَ خدَّ وردة، وربما تدميك شوكة، لا بأس، فلنصوصنا أثمان ندفعها من أرواحنا عن طيبِ خاطر (الألم حبيبنا اللزم/ تبتسم!).

و؟أحياناً – تستمر الشاعرة في حديثها– يجيءُ النَصُّ على هيئة زفرة تُخرِجُ من داخلك كل ما فاقَ طاقةَ تحملكَ من مشاعر وهواجس، فترتاح؛ إنه النصُّ العلاج! هذا النوع لا يحتاج إلى الكثير من الترتيبات النفسية لولادته، يتسرب منك كقطرة عرق، وثمة نصوص تعذبك، تنتظرها كصيادٍ في مكمنه، يرى طريدته ولا يستعجلها... للانتظار لذته الفاخرة أيضاً، وكلما تمنعت الطريدة؛ كلما كان الصيد أغلى، حتى لو هربت الطريدة، أو كبا سهمُ الشاعر لن يقلق، فبراري الروح ترهج بالأفكار الحية والمشوقة؟!

*لكن ألا يوجدُ لديكِ طقسٌ خاصٌ لاصطياد طرائدك/قصائدك؟

تقولُ سعاد محمد؟: "أحتاجُ سقفاً وليلاً، وأيضاً عزلةً وغربة. أحتاجُ مغادرة لحظاتي العادية، ومسح الوجوه المألوفة، ثم الانفلات في غابة ذاتي حتى أتغرب عن مألوفاتي المملة، أتتبع أثرَ الفكرة ما شاء لها الطراد، وأتنشقُ الوجوه الغنية بالإلهام، ففي المناطق البكر يحلو صيد الشعر؟!

البحث عن الحاجيات بدلاً من الكلمات!

أما عند الكاتب والباحث "يحيى زيدو؟ فتختلف طقوسُ الكتابة بين مرحلة عمرية وأخرى، وبين زمنٍ وآخر. يقول لنا إنه "قبلَ الأزمة كان يومُه منظماً إلى حد معقول، تستطيعُ أنْ تجدَ خلاله وقتاً للقراءة والكتابة وفق طقوس تعتقد أنها مناسبة. كان النهار لمشاغل الحياة، أما القراءة فللمساء، والكتابة تكون في الصباح الباكر غالباً وفي المنزل لأنني لستُ من رواد المقاهي بغاية الكتابة كما يفعل كثيرون، ولا أذكر أنني أنتجتُ جملةً واحدةً في أي مقهى! لكن ومنذ حوالي أربعة عشر عاماً، وبسبب الحرب، تغيَّرت الكثير من عاداتنا وأفكارنا – يسرد لنا زيدو بشيءٍ من الأسى– لم يعد النهار منظماً بل فوضوياً ممتلئاً بهموم البحث عن الحاجيات اليومية في ظل الغلاء الفاحش، وأزمة الكهرباء والتدفئة والنقل، ومتطلبات الأمان؛ فتقلصت ساعات القراءة، كما تقلصت ساعات الكتابة وتغيَّرت عاداتها عندي؟.

مسافةٌ باردة!

*ماذا تقصد بعادات الكتابة عندك؟

نستوضحه، فيجبنا زيدو بقوله: "كان القلم والورقة مثلاً رفيقين ملازمين لي، فأنا أعشق رائحة الحبر والورق. اليوم، وبسبب الأزمة الاقتصادية، باتت الكتابة على اللابتوب هي الغالبة. عندما أكتبُ على الكيبورد أشعرُ أن ثمة مسافة باردة بيني وبين النص الذي أكتبه، لذلك غالباً ما أكتب نصوصي الأثيرة على الورق قبل أن أنقلها إلى الحاسب. هذه العادة ربما أتشارك فيها مع معظم أبناء جيلي؟.

فيما يبدو الروائي "مفيد عيسى أحمد؟ أكثر مرونةً، بل أكثر قدرةً على التعاطي مع خشونة الواقع وظروف الكتاب الحياتية فهو لا يعتقد أن طقس الكتابة يشكل شرطاً إبداعياً بالنسبة له "إنما قد يكونُ متمماً ومحفزاً فقط للكتابة، وهو أقرب للعادة التي تقوم على حساسية تتعلق ببنية سايكولوجية وبمكونات بيئية، والبيئة هنا تعني البيئة الحيوية للمبدع بكل مكوناتها: المكانُ والزمانُ، الأحياءُ والموروثُ والأحداث...إلخ.. ولذلك فقد كتبت روايتي "الماء والدم؟ حيثُ كنتُ أعمل في مؤسسة إنشائية وأستغل وقتَ الفراغ في الكتابة، وغالباً ما يكون حولي أشخاصٌ ومؤثراتٌ أخرى من أصواتٍ تصلُ إلى حدِّ الضجة، وكنتُ مضطراً أحياناً لقطع الكتابة أو الفكرة من أجل أمر آخر، كما كتبت مجموعاتي القصصية والشعرية في ظروف غير متماثلة، أغلبها بعيد عن الهدوء؟.

وبعكس الباحث زيدو العاشق لملمس الورق ورائحة الحبر ينحو الكاتبُ مفيد عيسى نحو التكنولوجيا بكامل أبعادها فيما يشبه طقساً جديداً أو عادةً مكتسبةً بفعل الزمن الجديد، يقول لنا: "لم أعد أستطيعُ الكتابةَ إلا بواسطة الكومبيوتر، قد أضعُ أحياناً خطوطاً وأفكاراً بالقلم، أما الكتابة كفعل إبداعيٍّ متكاملٍ فلا يمكنني إنجازُها إلا بالكومبيوتر؟.

لكنَ الروائي مفيد عيسى أحمد وقع مثلُ الكثيرين تحت تأثير الحرب بتداعياتها وعقابيلها، ويخبرنا كيف أنه كان في دمشق حتى نهاية ٢٠١٣ "حينَ كان المناخُ الثقافيُّ لا يزال في زخم جيد، واندفاعنا للكتابة صار له طابع آخر، فلا يمكنك أن تكتب في زمن الحرب بنفس الطريقة التي تكتب فيها في زمن اللاحرب، نعود هنا إلى مفهوم البيئة الحيوية التي تتأثر بالحرب وقد تُخرِّبها، وهذا لا شك سيؤثر على الشرط والنتاج الإبداعي بشكل عام، وبالنسبة لي هذا تجلى في مجموعتي القصصية "حارس الفلة البنفسجية؟ التي أتَتْ قصصُها في أغلبها عن الحرب؛ كعقابيل وليس كأحداث، أي لم أتناول الحرب كفعل عسكري، بل بأثرها الإنساني وذلك من منطلق وطني أفصح عن موقفي منها، فالكتابة عن الحرب حين الحرب؛ أمر صعب وله محاذيره، فما يحدث على الأرض قد يفوق بأضعاف ما نريد التعبير عنه وما نكتبه. بالنسبة لي مغادرة دمشق كان لها أثر سلبي؛ فقد احتجت إلى زمن ليس بالقصير حتى اعتدت البيئة الجديدة من مكان ومعطيات أخرى، وقد مررت بما يشبه الترويض حتى عدت إلى الكتابة؟.

تدريبُ الذائقة!

الشاعرةُ سعاد محمد تؤمنُ أنّ صقل الموهبة وتدريب الذائقة وتجميل وجوه نصوصها يكمنُ في القراءة بأضعافَ مضاعفة عما تكتبه، تقول لنا:

"ولأن المهارة حظ المجتهد – ولنسلّم بأن الشاعر ولد بشامة الموهبة– يبقى عليه امتلاك أدواته وتطويرها لتكتمل وسامته الشعرية. هنا يكمن دور القراءة والتأمل! وعن نفسي أقرأ آلاف المرات أكثر مما أكتب، ومن قراءاتي أستمد مواردي اللفظية المتجددة، وأصقل ذائقتي الأدبية، كما أنها تلهمني أفكاراً لبعض النصوص، فثمة أفكار تعلق بنا كما يعلق شالٌ بشجرة شوك، ولا تقتصر قراءاتي على الشعر، إنما تمتد إلى الأجناس الأدبية كافة، فالقراءة تهدينا أبعاداً إضافية للرؤى، وإحساساً أكثر دقة بالفكرة المراد الكتابة عنها؟.

أما الكاتبُ زيدو والذي يعشقُ فوضى الكتب المتناثرة حوله عندما يكتبُ بحثاً نظرياً وليس نصّاً إبداعياً، والذي يستمتعُ بالكتابة في فصلي الخريف والشتاء وينتج فيهما أكثرَ وأفضل مما ينتجه في فصل الصيف المقيت –على حد تعبيره– يبوح لنا ويقول:

"إنّ رفيقتَه الدائمة في الكتابة عموماً، إلى جانب الورقة والقلم، ولاحقاً الكيبورد، هي السيجارة! فعندما أمسك كتاباً للقراءة، أو قلماً للكتابة، بشكل لا شعوري أشعل سيجارة، فلا أستمتع بأي الشغفين؛ القراءة أو الكتابة، دون سيجارة، يضاف إلى ذلك فنجان القهوة أو كأس المتة الذي أصبح لازمةً معهما بكل تأكيد؟.

> "سعاد محمد: بعضَ النصوص انفعاليةٌ؛ يتحركُ جيشٌ من العواطف، يحمل عدّته الأدبية لينقضّ على اللحظة الملهمة ويحقق نصره الشعري

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٤٢٧٧
مؤسسة الوحدة

10

الخميس ٥ جمادى الأولى ١٤٤٦ هـ ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ م

tishreen.news.sy

جمعية «رفق» تطلق مبادرة «صار لازم سعيد يرجع سعيد»

■ حلب- مصطفى رستم

تسلّمت جمعية «رفق» رسمياً الإشراف على قفص «القرد سعيد» أشهر حيوانات مدينة حلب، وذلك في حديقة السبيل، وأطلقت مبادرة «صار لازم سعيد يرجع سعيد» بعد عقد من الحرب التي طالت المدينة.

وظل قرد البابون الشهير بين أهالي حلب باسم «سعيد» أكثر من ٣٠ سنة بقفصه في الحديقة العامة، وحظي بشهرة واسعة، كونه القرد الوحيد في المدينة، وظل مصدر سعادة للأطفال الذين يزورون الحديقة لإطعامه والاستمتاع بمشاهدته.

«آن الأوان أن يكون سعيداً»، بهذه الكلمات علقت رئيس مجلس إدارة جمعية رفق المتخصصة بالعناية بالحيوان، ديالا غشيم، وأردفت: إن القرد سعيد هو صديق طفولتنا، وبسبب الحرب والظروف الصعبة تم إهماله، وتهدف المبادرة لإسعاده بعد سنين طويلة من الحرب التي عاشها وحيداً بالبرد والخوف والجوع. وأضافت غشيم في تصريح لـ «تشرين»: إن العناية ستشمل تحسين واقع القفص مع وضع لافتات توعية، وإزالة الجنزير وكذلك الخروج من القفص للتنزه، كما ستعمل المبادرة وفق رئيسة جمعية «رفق» إلى وضع بعض الألعاب كالمراجيح والكراسي الخشبية والكرات، إضافة إلى النظافة اليومية من الطعام الصحي المناسب لقرد البابون ووضع لافتات توعية للأطفال ورواد الحديقة.

وتعمل جمعية رفق منذ سنوات الحرب عام ٢٠١٥ بسبب انتشار ظاهرة العنف تجاه الحيوانات كردة فعل من الأطفال والمراهقين. وقالت غشيم: «باشرنا بالعمل لإنقاذ الحيوانات وإطعامها وبناء محطات غذائية بشكل حضاري في شوارع حلب، وبدأنا أيضاً بجولات ونشاطات داخل المدارس والمراكز المجتمعية للتوعية حول الرفق بالحيوان، مبينةً أن أي طفل يمارس العنف على الحيوانات هو مستقبلاً مجرم بحق أخيه الإنسان».

وأضافت: «عملنا على ترخيص الجمعية و إنشاء محمية كبيرة في خان العسل، تحتوي جميع أنواع الحيوانات، و نتعاون حالياً مع مخافر الشرطة في مدينة حليب لتسليم الحيوانات المصادرة حتى لا يتم نفوقها كالكلاب والحمير والخيول».

الحيوانات تحزن على نفوق أقرانها مثل الإنسان

يؤكد علماء الحيوان أن مشاعر الحزن لا تقتصر على الإنسان، وبما أن الموت من حتميات الحياة، وقد عرف الإنسان كيفية التعامل مع هذه الحقيقة، لكن هل تفهم الحيوانات الموت وتحزن على فراق أقرانها، وكيف تتجاوب مع مفهوم الموت بشكل عام؟

في السياق، تقول باربرا جي كينغ اختصاصية علم الإنسان «الأنثروبولوجيا» بجامعة ويليام آند ماري بولاية فيرجينيا الأميركية، ومؤلفة كتاب «كيف تحزن الحيوانات»: إن الإجابة عن هذه السؤال تتوقف على فصائل الحيوانات نفسها، وسماتها الفردية، وكذلك الظروف التي تواكب الوفاة ذاتها، مضيفة: إن علماء الحيوان كثيراً ما رصدوا وقاموا بتوثيق مشاهد انفعالية مؤثرة تعكس تفاعل أنواع مختلفة من الحيوانات مع فراق صغارها وأقرانها.

من جانبه، يرى أندري جونكالفيس خبير الرئيسيات وعلم الإنسان بجامعة كيوتو اليابانية، في تصريحات للموقع الإلكتروني «بوبيولار ساينس» المتخصص في الأبحاث العلمية، أن علم التطور

تفاصيل على موقع تشرين

آفاق

وسائل نَقْل أم نَقَّالة؟

■ بديع صنيج

لا أنقل لكم خبراً جديداً بأن وضع وسائل النقل العامة لن يتحسن في المدى القريب، وأن نظام تحديد المواقع ؟الجي بي إس؟ الذي غُرس في جميع السرافيس ليس كفيلاً بتخطي التقصير ولا التجاوزات في الإتجار بمخصصات مازوت على حساب المواطن المسكين، حتى أن آخر الابتكارات المفروضة على السائقين، والمتعلقة بـ؟مستشعر البصمة؟ التي تجبرهم على الالتزام بالسير إلى آخر خطوطهم لن تأتي أُكُلَها المرجوّة، لأن جميع تلك الحلول تغض الطرف عن المشكلة الأساسية التي هي زيادة مخصصات الوقود لوسائل النقل العامة لتحقيق ؟لزوم ما يلزم؟، وليس البقاء في ؟لزوم ما لا يلزم؟ وأمثلته آنفة الذكر.

الموضوع هنا ليس شِعراً يستدعي المرء –سائقاً كان أم مواطناً– أن يُنقِّل فؤاده حيث شاء من الهوى على قولة أبي تمام، كما أنه لا يوجب الخوض في معضلات رياضية ومعادلات من الدرجة العاشرة، تنتهي بإيجاد ؟النَّقل؟ لحل هذه الفوضى، والنَّقل هنا ؟الطريق المختصر؟ كما تشير معاجم اللغة العربية، لأن الأمر يحتاج ببساطة إلى الانتقال من الاستثمار بالمشاكل، الذي بات فلسفةً جديدة لدى أصحاب الأمر والنهي، إلى التفكير الجدي بحلِّها، وإيجاد الوسائل المُجدية لذلك.

ورجائي الأكبر ألا يتنطَّع أحدهم ويقول أن إكثار باصات النقل الداخلي سيُنهي المشكلة، لأن ذلك لا يتعدى كونه تنقيل طرابيش استثمارية، تتيح لأصحاب الاستثمارات في تلك الباصات مزيداً من الأرباح، من دون أي مكاسب تصب في مصلحة المواطنين الذين باتت تُسفَح كراماتهم على الطُّرقات، وفي الانتظارات المريرة لموطئ قَدَم في إحدى وسائل النَّقل العامة، حتى أن أغلبهم بات يُفضِّل ؟النَّقْل؟ بمعنى النَّعْل أو الخُفّ، إن استطاع إليه سبيلا، لأنه يشعر أن سيره على الأقدام أقل تكلفةً على المستوى النفسي الإنساني، ولو كان تحت قيظ الصيف وفي زمهرير الشتاء، خاصةً أنه بات يشعر بأن الباصات والسرافيس لم تعد في خدمته، إلا بوصفها ؟نقَّالة؟ مُهترئة لن تستطيع إيصاله إلى مبتغاه في ظل كثرة المطبات التي تعترضها بمعناها الواقعي والمجازي.

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: ■ الهاتف: ٠١١ – ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ ■ الإيميل: admin@tishreen.news.sy ■ الفاكس: ٨٨١٧٦١٣